رسمياً أثيوبيا تنتصر في ملف السد وخبراء يؤكدون: كارثة حلت بنا والله وحده يعلم مصيرأبنائنا

الأحد 8 مارس 2015 12:03 م

متابعة - أحمد سعيد :

- السد الإثيوبي أصبح أمرًا واقعًا اعترفت به حكومة الانقلاب

- خبراء يصرحون : الدولة ستكذب لإضافة إنجاز وهمى لملف «السيسى» قبل نهاية عامه الأول الذي وعد فيه بحل القضية - "كان وزير الري يبروح إثيوبيا ويجيب الهوا وهو جاي" !.

- مسئول ملف "سد النهضة" بوزارة الخارجية سابقًا : الإعلام المصري سيلعب على تأكيد أن السد الإثيوبي سيكون في صالح مصر، رغم خطورته

- خبير مائي : الله وحده يعلم مصير أبنائنا من الجيل القادم -مبروك لإثيوبيا ريادة القارة الإفريقية

أسدل الستار على أحد أهم الملفات الخطيرة بهزيمة "منكرة" لمصر، أمام إثيوبيا في مفاوضتها بخصوص سد النهضة الإثيوبي، بعد أن اعترف به نظام الانقلاب "كأمر واقع"، وذلك بعد الاتفاق على وثيقة "تقاسم مياه النيل" بين دول حوض النيل الثلاث "مصر والسودان وإثيوبيا".

وجاء ذلك بعد جولات من المباحثات بين الطرفين "المصري والإثيوبي"، استُهلكت فيها "ملايين الجنيهات" في البعثات الرسمية التي كانت تتم من الجانبين

وتنص وثيقة تقاسم "مياه نهر النيل"، على أهمية وجود مبادئ تحكم التعاون فيما بينهم للاستفادة من مياه النيل الشرقي، وسد النهضة الإثيوبي، والتغلب على الشواغل والقضايا العالقة التي تؤثر على دولتي المصب في مصر والسودان

فيما تنتظر الوثيقة التوقيع عليها من جانب رؤساء الدول الثلاث لبدء مرحلة جديدة من المفاوضات البناءة، بحسب البيان الصادر عن آخر اجتماع لدولتي المصب (مصر والسودان)، ودولة المنبع إثيوبيا والذي تم في العاصمة السودانية "الخرطوم".

وبذلك تكون إثيوبيا قد حصلت على اعتراف مصرى يعقبه اعتراف عالمى بشرعية سدها المقام على مجرى نهر النيل بارتفاع **170** مترًا، وبعرض **1.800** متر، والذى تعتقد مصر فى بنائه أنه "يقلل حصتها من المياه التي تبلغ **65.5** مليار متر مكعب، وذلك أثناء ملء خزان السد، حيث يكون الفاقد من المياه **11** مليار متر مكعب، تخصم طبيعيًا من حصة مصر

واعتبر الدكتور هاني رسلان، رئيس وحدة حوض النيل بمركز الدراسات الاستراتيجية بـ "الأهرام"، أن وثيقة تقاسم مياه نهر النيل "غامضة"، محذرًا من مضمون الوثيقة الذي قد يحتوى على بنود تضر بالسيادة المصرية

وأضاف : "مصر اعترفت بوجود سد النهضة، وضيعت في الوقت نفسه مجهود المفاوضات الأخيرة"، متسائلاً عن جدوى وجود اللجنة الثلاثية أو المكتب الاستشاري أو الخبراء العالميين، قائلاً إن كل ذلك يعتبر إهدارًا للوقت والجهد وقبل ذلك إهدارًا للمال العام.

وأوضح، الخبير المائي، أن إثيوبيا أعلنت رضاها عن الوثيقة في حين أن وزير المياه الإثيوبي قال إنه "لا توجد ضمانات لمصر أو غيرها، وأن

سعة السد أمر يخص السيادة الإثيوبية"، مؤكدًا رفضه لهذه التصريحات ومطالبًا القيادة المصرية بتدارك خطئها سريعًا

وأكد أن "الحكومة متحفظة عن الإعلان عن وثيقة تقاسم مياه نهر النيل خوفًا من الغضب الشعبي، محملاً وزير الري المسئولية كاملة عن التدهور الذي وصت إليه مصر في المفاوضات، قائلاً: "كان الوزير بيروح إثيوبيا ويجيب الهوا وهو جاي".

وتخوف رسلان من تأثير الإعلام السلبي على الشعب وإقناعه بأن سد النهضة لن يضر بمصر ولا بحصتها، مطالبًا بالشفافية التامة في التعامل مع هذا الملف تحديدًا، لأنه يخص "المواطن وأمنه وأسرته"، لافتًا إلى أن تصريحات وزير الخارجية والتي قال فيها إن "مصر معترفة بالسد تعّد أخطر تصريحات المسئولين المعلنة حتى الآن والتي يجب الالتفات إليها".

من جانبه، قال الدكتور أيمن شبانة، مسئول ملف "سد النهضة" بوزارة الخارجية سابقًا، وأستاذ العلوم السياسية بمعهد البحوث الإفريقية، إن وثيقة تقاسم مياه نهر النيل "غامضة"، والهدف منها هو طمأنة الرأي العام المصري، متسائلاً عن ميعاد اختيار المكتب الاستشاري وإسناد الأمر إليه

وأضاف شبانة، أن "التفاصيل المتعلقة بسد النهضة، لا تزال "محجوبة ومبهمة" ويشوبها "السرية التامة"، مؤكدًا أن كل المعلومات التى يمتلكها المصريون عن السد الإثيوبي هي معلومات عامة وسيلعب الإعلام المصري على تأكيد أن السد الإثيوبي سيكون في صالح مصر

وقال إنه كان من المفترض أن يتم في **4** مارس الماضي، الإعلان عن المكتب الاستشاري، ومنذ سبتمبر كان يتم التأجيل أكثر من مرة، وإنه كان لابد من اختيار المكتب الاستشاري وإسناد المهام إليه وتحديد الدراسات وتحديد جدول زمني للانتهاء منها بدلاً من "وثيقة تقاسم مياه نهر النيل".

وتابع: "وثيقة تقاسم المياه" ليست فيها أية التزامات محددة تقع على الجانب الإثيوبي بشأن حق الشعب المصري في الحصول على المياه، والهدف منها هو تهدئة الرأي العام وإظهار الحكومة المصرية في موقف "المفاوض القوي"، مضيفًا أعتقد أن رسالة الحكومة للشعب المصري ستفهم خطأ وليس كما تظن".

"آخرة الهرولة والتكشيرة المتأخرة فشل ذريع"، هكذا لخص الخبير المائي الدكتور نادر نور الدين، القصة من أولها لآخرها، معتبرًا أن "الاجتماعات التي عقدت طوال الأشهر الماضية بين الجانبين المصري والإثيوبي، جميعها باءت بالفشل بعد اعتراف مصر بحق إثيوبيا في بناء السد".

وأضاف "إثيوبيا رفضت تقديم أي تنازلات لبناء الثقة مع مصر أو أي تعديلات على سد النهضة كما رفضت صدور بيان ختامي لجلسة المباحثات التي استمرت ثلاثة أيام"، واصفًا إثيوبيا بأنها "أصبحت دولة كبرى على حسابنا".

وتابع: "وافقنا على سد النهضة وسنوافق على السدود الأربعة خلفه، هزيمة منكرة لنا وفوز مستحق لإثيوبيا، والله وحده يعلم مصير أبنائنا من الجيل القادم، مبروك لإثيوبيا ريادة القارة الإفريقية".

ومرت مراحل المفاوضات المصرية الإثيوبية بالكثير من المحطات التي أظهرت جميعها في النهاية قوة المفاوض الإثيوبي وضعف المصري، فمنذ تولي السفاح السيسي المسئولية في يونيو من العام الماضي حتى تسارعت الأحداث في هذا الملف تحديداً بعد قطع السيسي وعدًا على نفسه بحل القضية فى السنة الأولى لحكمه، الأمر الذي رجح وبشدة أن "قبول مصر بالأمر الواقع يأتى نتيجة رغبة النظام في إيجاد "أي حل" للأزمة قبل انتهاء السنة الأولي لحكم الرئيس السيسي في يونيو القادم".

وعملية التفاوض في عهد قائد الانقلاب الخائن السيسي بدأت حينما قالت إثيوبيا في يونيو**2014**، أن "السيسي هو رجل المرحلة القادر على التفاوض، ثم استأنفت الحكومة الانقلابية التفاوض في يوليو من العام نفسه بأمر من السفاح السيسي

وفي أغسطس **2014**، تم تكليف مكتب استشاري لدراسة آثار "سد النهضة" بالتنسيق بين الدول الثلاثة، وترأس وزير الري الانقلابي الدكتور حسام مغازي في سبتمبر **2014** ، وفدًا مصريًا إلي إثيوبيا لمعاينة الوضع على الطبيعة

وكان اللافت للنظر، هو تصريحات وزير الري الانقلابي في أكتوبر الماضي، بأن مصر توافق على بناء سد النهضة بشروط تحددها هيّ، رافضًا الإفصاح عن تلك الشروط، إلا أن أنباءً تسربت فيما بعد أن "مصر تتجه إلى إسناد الأمر بأكمله إلى مكتب استشاري عالمي لدراسة وتقييم السد ثم الاستقرار على رأي نهائي بشأنه".

وبالفعل تم الاستقرار على **5** مكاتب استشارية يتم المفاضلة بينها واختيار واحد فقط لدراسة آثار السد، وذلك في نوفمبر الماضي، قبل أن تُعلن وزارة الموارد المائية والري في حكومة الانقلاب أن منتصف عام **2015** سيكون حاسمًا بالنسبة لقضية سد النهضة، وهو ما تم بالفعل إذا أعلنت مؤخرًا الحكومة المصرية ممثلة في وزارة الموارد المائية والري، أنها ستوافق على وثيقة "تقاسم مياه نهر النيل" التي تمت بين الدول المختلف عليها